- إذا كان هناك وقت فراغ كبير وغير مخطط وليس لديه أية أنشطة ليشارك فيها .
- إن كانت لا توجد فرص للعمل أو حتى مجرد الأمل فى الحصول على وظيفة .
- إذا لم يكن هناك تقديم للخدمات الصحية أو إذا ما قدمت فإنها ليست محببة للشباب
- إن هـناك انتشاراً كبيراً للمواد المشروعة وغير المشروعة حيث أن القوانين واللوائح والتى يفترض بأن تثبت أو تمنع تعاطيها ليست صارمة أو لا يتم تطبيقها [٤١] .

اتضـح أنـه يوجـد بعـض العوامل التى تؤدي بالبعض لتعاطي المخدرات ، ومن هذه العوامل الهروب من الواقع والفشل وعدم القدرة على التكيف مع الحياة ، أو كوسيلة للانسحاب والسـعي نحو المتعة والنشوة ، والبعض يتعاطي المخدرات كنوع من الفضول والمغامرة ، أو عن طريق مخالطة متعاطى المخدرات ، أو نتيجة وقت الفراغ .

يلاحـظ أن تعاطي المخدرات مشكلة معقدة وترجع لكثير من الأسباب ، وهناك مجموعة مـن العوامل فى البيئة الاجتماعية ، وكذلك بعض سمات وخصائص الأفراد تساهم فى تعاطي المخـدرات ، وأن بعض المتغيرات يتم دراستها بشكل أكثر دقة على أساس فردى وشخصي ، وذلك من خلال الدراسات الأثنوجرافية أكثر من كونها على مستوى المجتمع [٤٢] .

رابعاً : بعض التأثيرات السلبية للمخدرت

سـنتناول التأثيرات السلبية وبعض المخاطر المترتبة على وجود أو زيادة حجم المخدرات فى المجتمع سواء كانت هذه الآثار السلبية اقتصادية أو اجتماعية أو صحية أو أمنية .

يمكـن القـول أن جوهر أي إدمان خطير هو السعي وراء المتعة ، والبحث عن "علو" لا تستطيع الحياة العادية أن تعطينا إياه .وأن ما يثير القلق بحق هو عدم القدرة علي القيام بالعمل مـن دون المـادة المسـببة للإدمان ، واعتماد الجسم علي تجربة معينة والعجز المتزايد عن ممارسة العمل بصورة طبيعية من دونها ، وان المدمنين الفعليين في حاجة إلى تكرار التجربة مـرة بعـد أخـرى ، لان الحياة بدونها ناقصة ، فالمدمن يتوق إلى تجربة ، فهو لا يشبع هذا التوق في الواقع أبداً [٤٣] .

بالنسـبة لتأثيرات التعاطي غير المشروع للمخدرات ، فإن أغلب المخدرات يمكن تقسيمها إلـى ثـلاث فـئات حسب تأثيراتها على المتعاطي وجهازه العصبي مثل Crack والامفيتامين والكافييـن والنيكوتيـن ، ومثل هذه المخدرات تحفز نشاط الجهاز العصبي المركزى وتحدث يقظـة وإثارة وتكبت التعب والخمول .والفئة الأخرى وتشمل المهبطات مثل الهيروين والـ

p.c.p والمورفين والاسبرين ، وهذه المهبطات تقلل نشاط الجهاز العصبي ، وتريح الأعصاب وتخفف القلق. والفئة الثالثة ، وتشمل مسببات الهلوسة مثل MDMA , LSD ، وهذه المخدرات يمكن أن تربك الجهاز العصبي وتشوه إدراك المتعاطي للحقيقة [٤٤] .

ويلاحظ أن أضرار المخدرات هي ، تثبط أو تعدم الرغبة أو الحماس لدي المدمن في خدمة ذاته وأسرته وعمله وإنتاجه، وفي رفع مستوي حياته أو حياة أسرته ، ويزداد هذا الخطر بالنسبة للشباب الذين يمرون بمراحل حرجة من نموهم النفسي والاجتماعي ، لآن الجيل الجديد هو نواة التنمية وهو الضحية الاولي في إساءت استعمال المخدرات [٤٥] .

وقد ركز الإدمان سهامه على الشباب حاضر الأمم والدول ومستقبلها ، وقد انعكست آثار الإدمان فى صورة سلوكيات غير سوية مخالفة للقانون والقواعد والأعراف الاجتماعية ، فى صورة محن ونكبات تعانيها الأسر وأماكن العمل والمدارس والجيرة وعامة الناس ، كما ظهرت على المدمن فى شكل تدهور بدنى ونفسى وعقلى يؤدى إلى السجن وفى النهاية إلي الموت[٤٦].

وبما تعكسه كذلك تلك الآثار من مردودات سلبية اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً ، فضلاً عما تتميز به هذه الأضرار وتلك الآثار من انتشار سريع يشمل وينال الكثير من الدول ، كما أنه غالباً ما يكون ضحيتها الدول النامية ، إذ أن ظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية تجعل منها هدفاً سهلاً وبيئة صالحة ، إما لزيادة عدد المتورطين في تلك الجرائم لسهولة التأثير والإيقاع بمواطنيها ، وإما لكونها سوقاً صالحاً للترويج أو مكاناً آمناً للاختفاء أو الإفلات من العقاب [٤٧] .

حيث إن مخاطر جرائم تهريب وتجارة المخدرات تمثل خسارة اجتماعية وسياسية تنظيمية واقتصادية فردية واجتماعية وتشكل رافداً أسياسياً لعمليات غسل الأموال والذى يتطلب عدم إغفاله لدى البحث فى موضوع غسل الأموال نظراً لوجود علاقة وشائجية من حيث التأثير والتأثر [٤٨].

وتعتبر تجارة المخدرات من أكثر المصادر الاقتصادية للتنظيم الإجرامي ، حيث قدرت بـ ٢٧ بليون دولار في عام ١٩٨٦م ، في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها [٤٩] .

(أ) التأثيرات السلبية الاقتصادية

تمثل الآثار الاقتصادية إحدى الآثار السلبية الناتجة عن المخدرات ، سواء من حيث ما يتكبده الأفراد من تعاطي المخدرات أو المؤسسات التى تتعامل مع هذه الظاهرة ، وما تتحمله الدولة من موارد مادية ومالية .

وتمثل المخدرات ظاهرة إجرامية عالمية تتواجد في جميع بلدان العالم ، وينتج عن تداولها مئات المليارات من الدولارات ، التي يسعى تجار المخدرات إلى تدويرها واستغلالها في الأنشطة الإجرامية من جانب ، وإدخالها في الاقتصاد المشروع من جانب آخر [٥٠].

حيث تعتبر مشكلة المخدرات قنبلة موقوتة تهدد قلب حضارات العالم كله قبل أن تنفجر ، لقد دمر التعاطى فعلاً الآلاف فى كل الدول ، كما استنزف الطاقة الإنتاجية للمجتمع إضافة إلى إضعاف القدرة التمويلية لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية [٥١]

. وتشكل الأموال الناتجة عن الاتجار فى المخدرات باعتبارها اقتصاداً خفياً ، خسارة للاقتصاد القومي نظراً لأن هذه الأموال يتم تدويرها فى الأنشطة الإجرامية ومنها المخدرات ، ولأنها لا يتم أداء الالتزامات الضريبية عليها ، مع توظيف هذه الأموال فى المضاربات والاستثمارات قصيرة الأجل سريعة الربحية .

إن من الآثار السلبية المترتبة على إدمان المخدرات ، التأثير على إنتاجية الفرد ، وبالتالي على إنتاجية المجتمع . وما ينتج عن ذلك من أضرار بعملية التنمية في المجتمع . وهذا التأثير من ناحيتين : ١- تأثير المخدرات على الناحية الصحية والنفسية والعقلية للمدمن، مما يجعله غير قادر على أدائه لعمله الوظيفي . ٢- العادات السلوكية المصاحبة للإدمان مثل السهر والغياب والتأخر عن العمل لإشباع تلك الرغبة أو السعي وراء المروجين [٥٢] .

(ب) التأثيرات السلبية الاجتماعية والصحية

تعد التأثيرات السلبية الناتجة عن المخدرات سواء كانت الاجتماعية أو الصحية من الآثار المهددة لكيان المجتمع ، حيث تؤدي لتفكك الأسرة والمجتمع مع عدم تحمل المتعاطين لمسئولياتهم تجاه أنفسهم وأسرهم والمجتمع ، وتؤثر طبياً على صحة المتعاطين .

يمكن القول أن مشكلة تعاطى المخدرات تعتبر من أخطر المشكلات التى تواجه جميع بلدان العالم بدون استثناء ، وتزداد خطورة هذه المشكلة عندما يتم استقطاب الشباب ، ونشر المخدرات بينهم ، مما ينتج عنه إهدار قدرات وطاقات الشباب ، مع تحمل الأسرة والدولة

أمـــوال كبـــيرة لعلاج المدمنين ، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على التنمية بوجه عام والتنمية البشرية بوجه خاص [٥٣].

وترتـــبط المخدرات سواء من حيث الاتجار والتعاطي بتهديد الترابط والتماسك الاجتماعي داخـــل المجتمع ، وتشيع السلوكيات غير السوية وبخاصة ظاهرة العنف ، وتهدد القيم الإيجابية للمجتمع .

حيـــث أن إبراز الأضرار والآثار السلبية المترتبة على تعاطي المخدرات ، له دور كبير في وقاية المجتمع من هذا الوباء ، الذي له تأثير على إعاقة عملية التنمية في المجتمع [٥٤] .

وتوضـــيح أضـــرار المخدرات التى تتنافى مع العقيدة الإسلامية، وأعراضها، وأضرارها النفســـية والاجتماعـــية والاقتصـــادية والدينية، بهدف توفير الوعى الشامل بمشكلة المخدرات بشـــكل عـــام، مع تكاتف الجهود الفردية والجماعية، والحكومية والتطوعية لمراقبة التعاطى، وعـــدم تشجيع الاستمرار فيه والوصول إلى الإدمان، وتثقيف العامة والخاصة وتبصيرهم بما يحذرهـــم من مخاوف إدمان المخدرات بمجرد احتمال تعاطيها، الأمر الذى سيترتب عليه منع دخـــول أشخاص جدد فى دائرة الطلب على المخدرات والعقاقير المخدرة، وتحصين المواطنين من ناحية أخرى بالوعى بخطورة المخدرات، وتنقية التراث الدينى والاجتماعى والثقافى[٥٥].

فـــى دراسة طبية إحصائية على ٣٣٧ من الأطفال حديثى الولادة تبين أن متوسط الوزن الـــذى يولـــد به الطفل الذى أنجبته أم تدمن الهيروين هو ٤٩٠ ، ٢ كجم ، فى مقابل أن وزن الطفل المولود لأم كانت تدمن الهيروين قبل حملها فى هذا الطفل هو ٢,٦١٥ كجم ، وهذا فى مقـــابل أن وزن الطفـــل المولود لأم كانت موضوعة طبياً على الميثادون كان ٢,٩٦١ كجم ، وهذا فى مقابل أن متوسط وزن الطفل المولود لأم سوية غير مدمنة ٣,١٧٦ كجم [٥٦].

وتشـــير الـــبحوث إلـــى ارتفـــاع نســـبة الوفيات بين الأطفال المولودين لأمهات مدمنات للهيرويـــن عن النسبة المناظرة بين أطفال غير المدمنات . فنسبة الوفيات بشكل إجمالى (أى بغـــض النظر عن الحالة الصحية للوليد) بين أطفال المدمنات تبلغ ٥,٤ % فى مقابل ١,٦ % فـــى أطفال الأمهات غير المدمنات . فإذا اقتصرنا فى المقارنة على الأطفال منخفضى الوزن فـــى المجموعتيـــن تبيـــن أن النسبة بين أطفال المدمنات ١٣,٣ % فى مقابل ١٠,٨٨ % فى الأطفال المولودين لأمهات غير مدمنات [٥٧].

تبين أن المخدرات لها آثارها السلبية اجتماعياً وصحياً على الأفراد المتعاطين والمحيطين بهم ، وعلى المجتمع ، لأنها تهدم الاستقرار والتماسك الاجتماعي ، وتؤثر صحياً على المتعاطين وبخاصة الأمهات المتعاطيات وأطفالهن .

(جـ) التأثيرات السلبية الأمنية

سيتم الإشارة للتأثيرات السلبية من الناحية الأمنية سواء من حيث العلاقة بين تعاطي المخدرات واتجاه المتعاطين نحو اقتراف السلوك الانحرافي والإجرامي ، وتهديد الأمن والاستقرار والطمأنينة فى المجتمع .

فيما يخص العلاقة بين تعاطي المخدرات والجريمة ، الخلاصة أن موضوع العلاقة بين تعاطي المخدرات وارتكاب الجرائم موضوع معقد ، وقد أجريت فيه عدة بحوث ولا يزال في انتظار المزيد . ولكن في حدود ما أسفرت عنه البحوث المنشورة من نتائج يزداد التأكد يوماً بعد يوم من وجود ارتباط إيجابي منتظم بين التعاطي والجريمة . وتبقى بعد ذلك عدة أسئلة تحتاج إلى الإجابات الشافية : فهل المخدر هنا هو السبب في ارتكاب الجريمة بحكم ما له من تأثير فارما كولوجي ؟ . أم أن ارتكاب الجريمة يأتي نتيجة غير مباشرة وذات طبيعة اجتماعية أكثر منها فارماكولوجية ؟ على أساس أن تعاطي المخدرات يورط المتعاطي في ضرورة الاتصال ببعض أطراف في عالم الإجرام للحصول على المخدر ، ومن خلال سلسلة من الخطوات المتتابعة (وربما غير المتوقعة) يجري اجتذاب المتعاطي إلى الإجرام [٥٨] .

ولقد ارتبط الإدمان بالسلوك الانحرافي وارتكاب الجرائم ، حيث يعتبر الإدمان دافع قوي لارتكاب الجريمة ، وذلك بهدف الحصول على المادة المخدرة ، أو ارتكاب الجريمة عندما يكون المدمن تحت تأثير المادة المخدرة ، بحيث لا يستطيع التحكم في أفعاله وسلوكياته ، ففي الحضر كانت نسبة ١٢,٥% من إجمالي العينة الحضرية لهم سوابق قبل الإدمان ، ولكن بعد الإدمان زادت النسبة حتى وصلت إلى ٣٣,٣% أي ثلاثة أضعاف ، وهذا ما يؤكد أن الإدمان يتسبب في السلوك الانحرافي وزيادة نسبة الجرائم [٥٩] .

وتؤدي إلى تهديد الأمن والاستقرار فى المجتمع نظراً لارتباطها بالأنشطة غير المشروعة وغير القانونية ، والسعى لامتلاك الأسلحة التى تستخدم لإرهاب الآخرين ، واستخدامها ضد رجال الشرطة .

حيث ارتبطت تجارة المخدرات فى كمبوديا وأفغانستان وكولومبيا بانفراط عقد الأمن فى تلك الدول وبعدم الإستقرار الذى تمر به ، وضياع هيبة السلطة فيها ، وبالطبع فإن كل عامل يغذى الآخر . وعلى كل حال فإن تجار المخدرات فى العادة لا يفضلون أن يكونوا فى الواجهة السياسية ، إنما يكتفون بالتعايش مع السلطة الحاكمة والتأثير عليها والتحكم فيها من على بعد ، وكما قال اورجيلا Oreguela قائد كارتيل كالى : (نحن لا نقتل القضاة والوزراء، إننا نشتريهم) [٦٠].

يؤدي زيادة حجم المخدرات والتعاطي إلى زيادة حجم السلوك الإجرامي نتيجة للارتباط بين الاتجار فى المخدرات وتعاطيها والسلوك الإجرامي ، وتهديد الأمن وزعزعة الاستقرار .

خامساً : الوقاية من المخدرات

سنشير بشكل مختصر لأهمية الوقاية كمدخل لحماية الأفراد من الاتجاه نحو تعاطي المخدرات ، على اعتبار أن الوقاية تشير لمجموعة الإجراءات التى يتخذها المجتمع لوقاية الأفراد وتحقيق الحماية لهم .

يقصد بالوقاية الأولية مجموع الإجراءات التى تستهدف منع وقوع التعاطى أصلاً . ويدخل فى هذا الباب جميع أنواع التوعية التى تنحو هذا المنحى ، وكذلك مجموع الإجراءات التى تتخذ على مستوى الدولة (باسم مكافحة العرض) سواء كانت اجراءات أمنية أو تشريعية مادام الهدف الأخير منها هو منع توافر المخدر ، ومن ثم منع وقوع التعاطى [٦١].

وفى نهاية الأمر أن من واجب من يتعرض لوضع برامج الوقاية الأولية، أن يوجهها أساساً إلى الجماعات الهشة وهى الجماعات التى تكون معرضة بحكم ظروف حياتها لبعض أو كل من العوامل التى من شأنها أن ترفع من إحتمالات إقدام أفرادها على تجربة التعاطى [٦٢] .

فيما يتعلق بوقاية المجتمع من المخدرات ، فمن المعروف أن الوقاية خير من العلاج ، وانطلاقا من ذلك، تأتى أهمية وضرورة اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لمنع دخول المخدرات للمجتمع، بكل السبل والطرق ، وأن يقوم الإعلام الأمني بدوره كاملاً ، في هذا الجانب ، والتنسيق مع مؤسسات المجتمع الأخرى ، حتى لا يكون هناك عرض لهذا المخدر ، ومن جانب آخر أن تقوم كل مؤسسات المجتمع بدورها فى وقاية أفراد المجتمع من الاتجاه نحو تعاطى المخدرات ، وتبصيرهم وتوعيتهم بالأضرار والآثار السلبية الناتجة عن ذلك ، وبذلك يتحقق عدم وجود طلب على المخدرات [٦٣] .